

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

المعلومات المالية المرحلية المكثفة
(غير مدققة)

30 يونيو 2018

تقرير المراجعة حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة إلى حضرات السادة أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج ش.م.ك.ع.

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المكثف المرفق لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، كما في 30 يونيو 2018 وبياني الدخل والدخل الشامل المرحليين المكثفين المتعلقين به لفترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين بذلك التاريخ وبياني التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المرحليين المكثفين المتعلقين به لفترة الستة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة وعرضها وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2. إن مسؤوليتنا هي التعبير عن نتيجة مراجعتنا لهذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل المدققين المستقلين للشركة" المتعلق بمهام المراجعة. تتمثل مراجعة المعلومات المالية المرحلية المكثفة في توجيه الاستفسارات بصفة رئيسية إلى الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى للمراجعة. إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وعليه، فإنه لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق. وبالتالي فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.

النتيجة

استناداً إلى مراجعتنا، فإنه لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي المادية، وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المكثفة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للبنك. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي. نبين أيضاً أنه خلال مراجعتنا، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لعام 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به، خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان الدخل المرحلي المكثف (غير مدقق)
الفترة المنتهية في 30 يونيو 2018

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي	إيضاحات
98,802	118,718	51,693	61,838	إيرادات فوائد
35,330	41,850	18,208	21,778	مصروفات فوائد
63,472	76,868	33,485	40,060	صافي إيرادات الفوائد
16,191	14,711	8,035	6,262	صافي الأتعاب والعمولات
4,176	4,520	2,106	2,236	صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات
2,749	-	101	-	أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية
549	588	85	110	إيرادات توزيعات أرباح
3,131	414	2,032	194	إيرادات أخرى
90,268	97,101	45,844	48,862	إيرادات التشغيل
19,216	20,591	9,611	10,646	مصروفات موظفين
2,103	2,154	1,081	1,164	تكاليف إشغال
1,523	1,820	793	914	استهلاك
6,932	7,468	3,752	3,710	مصروفات أخرى
29,774	32,033	15,237	16,434	مصروفات التشغيل
60,494	65,068	30,607	32,428	ربح التشغيل قبل المخصصات/ خسائر انخفاض القيمة
31,508	33,320	14,875	15,665	تحميل مخصصات:
5,621	16,670	2,977	934	- محددة
(2,866)	(19,334)	(1,288)	(943)	- عامة
-	26	-	17	قروض مستردة، بالصافي بعد الشطب
2,366	6,315	-	-	صافي مخصص موجودات مالية أخرى
33	-	8	-	خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى
				خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية - استثمارات في أسهم
23,832	28,071	14,035	16,755	ربح التشغيل
239	281	141	167	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
590	695	347	415	ضريبة دعم العمالة الوطنية
239	281	141	167	الزكاة
22,764	26,814	13,406	16,006	ربح الفترة
8	9	5	6	3 ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

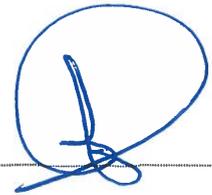
إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي
22,764	26,814	13,406	16,006
			ربح الفترة
			إيرادات شاملة أخرى
			بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المرحلي المكثف:
			صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية - استثمارات في أسهم
-	(53)	-	(73)
			بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المرحلي المكثف:
			صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
-	38	-	38
			استثمارات في أوراق مالية:
(271)	-	(97)	-
33	-	8	-
1,845	-	50	-
			- صافي الأرباح المحققة من البيع
			- خسارة انخفاض في القيمة
			- صافي الأرباح غير المحققة
1,607	(15)	(39)	(35)
			(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للفترة
24,371	26,799	13,367	15,971
			إجمالي الإيرادات الشاملة للفترة

(غير مدققة) 30 يونيو 2017 الف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 الف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 يونيو 2018 الف دينار كويتي	إيضاحات
679,896	475,441	592,632	
455,284	566,784	480,693	
399,729	394,555	359,091	
129,084	39,053	110,989	
141,735	128,930	142,345	
3,517,705	3,808,766	3,878,784	
118,929	117,820	120,073	
165,949	122,101	125,877	12
29,715	29,954	30,694	
<u>5,638,026</u>	<u>5,683,404</u>	<u>5,841,178</u>	
الموجودات			
النقد والنقد المعادل			
أذونات وسندات خزينة			
سندات بنك الكويت المركزي			
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى			
قروض وسلف إلى بنوك			
قروض وسلف إلى عملاء			
استثمارات في أوراق مالية			
موجودات أخرى			
مباني ومعدات			
مجموع الموجودات			
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
526,403	412,105	335,987	
928,933	969,197	987,715	
3,417,091	3,489,977	3,712,471	
100,000	100,000	100,000	
88,106	110,847	105,275	
<u>5,060,533</u>	<u>5,082,126</u>	<u>5,241,448</u>	
إجمالي المطلوبات			
حقوق الملكية			
304,813	304,813	304,813	4
21,433	26,475	26,475	
153,024	153,024	153,024	
18,610	17,852	17,852	
24,246	24,246	24,246	
7,160	6,444	6,187	
118,96	139,181	139,621	
648,250	672,035	672,218	
(70,757)	(70,757)	(72,488)	5
<u>577,493</u>	<u>601,278</u>	<u>599,730</u>	
<u>5,638,026</u>	<u>5,683,404</u>	<u>5,841,178</u>	
إجمالي حقوق الملكية			
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية			



أنطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)



علي مراد بهبهاني
(نائب رئيس مجلس الإدارة)

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان التدفقات النقدية المرحلي المكتف (غير مدقق)
الفترة المنتهية في 30 يونيو 2018

الستة اشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 الف دينار كويتي	الستة اشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 الف دينار كويتي	ايضاحات
		أنشطة التشغيل
22,764	26,814	ربح الفترة تعديلات:
-	(18)	تعديل سعر الفائدة الفعلي
(18)	-	أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات العجز الائتماني
(2,749)	-	أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية
(549)	(588)	إيرادات توزيعات أرباح
1,523	1,820	استهلاك
37,129	49,990	مخصصات خسائر قروض
-	26	صافي مخصص موجودات مالية أخرى
2,366	6,315	خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى
33	-	خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية - استثمارات في أسهم
60,499	84,359	ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
(82,365)	86,086	(النقص)/ الزيادة في موجودات التشغيل:
(23,489)	35,463	أذونات وسندات خزينة
(21,071)	(71,963)	سندات بنك الكويت المركزي
(5,205)	(13,504)	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(107,796)	(118,490)	قروض وسلف إلى بنوك
20,071	(9,328)	قروض وسلف إلى عملاء
		موجودات أخرى
46,039	(76,118)	(النقص)/ الزيادة في مطلوبات التشغيل:
104,253	18,518	المستحق إلى بنوك
21,751	222,494	ودائع من مؤسسات مالية
(6,080)	(6,983)	ودائع عملاء
		مطلوبات أخرى
6,607	150,534	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(13,555)	(4,300)	شراء استثمارات في أوراق مالية
43,386	850	متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
(2,241)	(2,560)	شراء مبان ومعدات
549	588	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
28,139	(5,422)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(20,370)	(26,190)	توزيعات أرباح مدفوعة
-	(1,731)	شراء أسهم خزينة
(20,370)	(27,921)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
14,376	117,191	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
665,520	475,441	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
679,896	592,632	النقد والنقد المعادل في 30 يونيو
104,512	121,843	معلومات إضافية عن التدفقات النقدية
34,015	41,336	فوائد مستلمة
		فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 12 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكتفة.

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. إن أسهم البنك مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ويقع مكتبه المسجل في شارع مبارك الكبير ص.ب. 3200، الصفاة 13032 مدينة الكويت.

تم التصريح بإصدار المعلومات المالية المرحلية المكثفة للبنك لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 يوليو 2018.

يشتمل الإيضاح 7 على الأنشطة الرئيسية للبنك.

2 أساس العرض

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة للبنك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية المرحلية" باستثناء ما هو مبين أدناه:

تم إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت فيما يتعلق بمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس حول المخصص المجمع لانخفاض القيمة والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام المحتسب بشأن كافة التسهيلات الائتمانية المطبقة (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات) التي لم يتم احتساب مخصص محدد لها.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة ماثلة لتلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. يتضمن الإيضاح 2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية تفاصيل حول تطبيق هذه المعايير.

لم يكن للتعدلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

إن المعلومات المالية المرحلية المكثفة لا تتضمن جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لإعداد بيانات مالية كاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ويجب الاطلاع عليها مقترنة بالبيانات المالية السنوية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. لقد قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية الذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2018 باستثناء المتطلبات المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية والتي يحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول خسائر الائتمان. كما قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء اعتباراً من 1 يناير 2018. ولقد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بهذه المعايير الجديدة ضمن الإيضاح 2.1. ويتضمن الإيضاح أيضاً معلومات عن الأحكام والتقديرية الجوهرية المتعلقة بالانخفاض في القيمة، أخذاً في الاعتبار أنه يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لأول مرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج التشغيل لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 لا تعبر بالضرورة عن النتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

تم عرض المعلومات المالية المرحلية المكثفة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، وقد تم تقريب المبالغ إلى أقرب ألف دينار كويتي ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص التغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15:

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014، ويسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار نموذجاً شاملاً فردياً للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل الإرشادات الحالية المتعلقة بالإيرادات والواردة حالياً في كافة المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. يطرّح المعيار نموذجاً جديداً مكوناً من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. بموجب هذا المعيار 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل نقل بضائع أو خدمات للعميل.

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (تتمة)

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء"، ولم يود إلى تغيير في سياسة تحقق الإيرادات الخاصة بالبنك فيما يتعلق بعقوده المبرمة مع العملاء. إضافة إلى ذلك، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 تأثير جوهري على المعلومات المرحلية المكثفة للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9- الأدوات المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014 والمقرر له التطبيق بتاريخ 1 يناير 2018، باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية الموضحة أعلاه في الإيضاح 2. تمثل متطلبات المعيار تغييراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يتضمن المعيار الجديد تغييرات جوهرياً في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية، مما أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المسجلة سابقاً في البيانات المالية. ولم يتم البنك بالتطبيق المبكر لأي من جوانب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الفترات السابقة.

لقد استفاد البنك من الإعفاء الوارد ضمن المعيار بما يسمح له بعدم إعادة إدراج المعلومات المقارنة للفترات السابقة. وتم تسجيل أي تعديلات على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرباح المرحلة الافتتاحية والاحتياطيات للفترة الحالية. وبالتالي، ولغرض الإفصاحات الواردة ضمن الإيضاحات. تم أيضاً تطبيق التعديلات الناتجة عن المعيار على إفصاحات المعيار الدولي للتقارير المالية 7 فقط فيما يتعلق بالفترة الحالية.

أ- تصنيف الأدوات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الأدوات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات – استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية بما يحقق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمع و يستند إلى عوامل ملحوظة مثل.

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أداؤها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيردج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

اختبار تحقق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط

في حالة أن يكون نموذج الأعمال مرتبطاً بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فحسب ("اختبار تحقق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط").

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات للمبلغ الأساسي أو إطفاء القسط/الخضم).

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

أ- تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

اختبار تحقق مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (تتمة)

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متفقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الفائدة تتضمن فقط المقابل النقدي للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح متفقاً مع ترتيب الإقراض الأساسي. في حالة أن تؤدي الشروط التعاقدية إلى الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة بقياسه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويقوم البنك بإعادة تصنيف توقيت تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتسري إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى عقب التغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال الفترة.

ب. قياس الأدوات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات لتصنيف الموجودات المالية: المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر نتيجة عدم تحقق أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن منهج تصنيف وقياس الموجودات المالية الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 يستند إلى نموذج الأعمال والذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وكذلك خصائص تدفقاتها النقدية. يستبعد المعيار الفئات الحالية ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 وهي: المحتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والمدينين، والمتاحة للبيع.

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، لم يعد يعمل البنك على فصل المشتقات المتضمنة عن الأصل المالي الرئيسي. بدلاً من ذلك، يتم تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال وشروطه التعاقدية. ولم يطرأ أي تغيير على طريقة المحاسبة عن المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية والعقود غير المالية الرئيسية.

اعتباراً من 1 يناير 2018، قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتصنيف موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فحسب للمبلغ الأساسي القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزينة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف إلى العملاء، وبعض الاستثمارات في أوراق دين مالية، والموجودات الأخرى كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ويتم تعديل القيمة المدرجة بالدفاتر لهذه الموجودات بما يعكس أي مخصص يتم تسجيله وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والأرصدة المدينة المتعلقة ضمن الموجودات الأخرى. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المالية المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين وعدم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فحسب للمبلغ الأساسي القائم.

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية (تتمة)

ب. قياس الأدوات المالية (تتمة)

يتم تسجيل الحركات في القيمة المدرجة بالدفاتر من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء تحقق أرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعند عدم تحقق أداة الدين المالية، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة الناتجة من أدوات الدين التي تقاس لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تغطية، فيتم تسجيلها في بيان الدخل وعرضها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها ما لم تنشأ عن أدوات دين مصنفة وفقاً للقيمة العادلة أو لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، وفي تلك الحالة، يتم عرضها بصورة منفصلة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تشمل التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حقوق تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يقيس البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك - عند التحقق المبدئي - تصنيف الاستثمار في الأسهم كمدراج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تقوم سياسة البنك على تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية كمدراج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. لا تخضع أدوات حقوق الملكية لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغييرات في حقوق الملكية. ويستمر تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ "إيرادات توزيعات الأرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عند شرائها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد يلجأ البنك عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتضمن هذا التصنيف المشتقات غير المصنفة كأدوات تغطية في علاقة تغطية فعالة، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب.

ج- انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". لقد طبقت الإدارة نموذج انخفاض القيمة الجديد فقط على أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف إلى العملاء والمؤسسات المالية والتي يستمر البنك بشأنها في تطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي. يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قياس للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ البيانات المالية والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

ج- انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

فيما يلي التغييرات الأساسية في السياسة المحاسبية للبنك والمتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية:

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطراً تغييرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغيير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً
بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل. إن هذا التقييم يستند إلى نفس المعايير الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، وبالتالي لم يطرأ تغيير كبير على منهجية البنك في احتساب المخصصات المحددة.

يسجل البنك مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة باستثناء القروض والسلف إلى العملاء والقروض والسلف إلى البنوك.

لم يتم تسجيل أي خسائر للانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأسهم.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي.

تسجل الإدارة خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة، حيث يتم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ البيانات المالية. وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في سندات للشركات والجهات السيادية ذات تصنيف مرتفع للجودة الائتمانية.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة ويكون له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي منتج مخصوم لتقدير احتمال التعثر، والمخاطر في حالة التعثر، والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالات تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام. إن المخاطر في حالة التعثر تمثل الانكشافات المتوقعة في حالة التعثر. يقوم البنك باحتساب المخاطر في حالة التعثر، من الانكشافات الحالية المرتبطة بالطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية وفقاً للعقد فما في ذلك الإطفاء. إن المخاطر في حالة التعثر لأصل مالي تتمثل في مجمل قيمته المدرجة بالدفاتر. وتمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند التحقق والقيمة الزمنية للأموال. وتعاود خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدار فترة الاثني عشر شهراً التالية لاحتمالية التعثر الشهرية مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتساب بالمبلغ المخصوم لقيمة احتمالات التعثر الشهرية على مدى العمر المتبقي الكامل مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد
- قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالات مخالفة لذلك
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظراً لصعوبات مالية.

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

ج- انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحدثة منخفضة القيمة في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند التحقق المبدي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

عند تحديد مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر منذ التحقق المبدي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل بناء على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم مخاطر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أداة دين مالية تتضمن التأخر في سداد المبالغ الأساسية أو الفوائد لأكثر من 90 يوماً أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية للعقود والقدرة على تحسين الأداء بمجرد وقوع أية صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمانات وغيرها من الأدلة. ويعمل البنك على تقييم مدى وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة على أساس فردي لكل أصل جوهري بصورة فردية وعلى أساس مجمع للموجودات الأخرى المقدر كغير جوهري بصورة فردية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كقروض وسلف إلى البنوك والعملاء حيث يتم اتباع تعليمات بنك الكويت المركزي لها حول الحد الأدنى للمخصصات العامة.

يسجل البنك مخصصاً محملاً للتسهيلات الائتمانية طبقاً للسياسات المحاسبية الحالية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة كما هو مفصّل عنها في البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويأتي هذا التزاماً من جميع النواحي المادية بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول المخصصات المحددة والعامة.

الاستناد إلى المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بالاستناد إلى المعلومات المستقبلية في تقييم كل من ارتفاع مخاطر الائتمان بصورة جوهرية للأداة منذ التحقق المبدي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وأجرى البنك تحليلاً تاريخياً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها - على سبيل المثال وليس الحصر - الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، وحجم الإنفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم للتوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية يؤدي إلى ارتفاع درجة الاحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

د- محاسبة التغطية

يستمر تطبيق متطلبات محاسبة التغطية العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التغطية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، يتوافر قدر أكبر من المرونة بالنسبة لأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التغطية لاسيما فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تغطية وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التغطية. إضافة إلى ذلك، تم تحديث اختبار الفعالية واستبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". كما أن إجراء تقييم فعالية التغطية بأثر رجعي لم يعد مطلوباً.

ليس لدى البنك أية علاقات تغطية. وبالتالي، ليس لمتطلبات التغطية الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على المعلومات المالية المرحلية المكثفة للبنك.

هـ - الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بأثر رجعي باستثناء ما هو مبين أدناه:

أعيد إدراج الفترات المقارنة. وتم تسجيل الفروق في القيم المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية والمطلوبات المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2017 طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدي.

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله.
- التصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- في حالة ارتباط أداة الدين المالية بمخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يفترض البنك عدم ارتفاع مخاطر الائتمان للأصل بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدي للأصل.

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أدى هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 إلى انخفاض الأرباح المرحلة بمبلغ 184 ألف دينار كويتي وانخفاض احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 242 ألف دينار كويتي كما يلي:

احتياطي القيمة العادلة	أرباح مرحلة	الرصيد الختامي طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017)
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
6,444	139,181	
التأثير على إعادة التصنيف وإعادة القياس:		
إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (دين) من متاحة للبيع الى مدرجة بالتكلفة المطفأة		
15	-	
إعادة تصنيف استثمارات في أوراق مالية (أسهم) من متاحة للبيع الى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		
(257)	-	
التأثير على تحقق خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بخلاف القروض والسلف إلى البنوك والعملاء:		
-	(34)	النقد والنقد المعادل باستثناء النقد في الصندوق والوديعة لدى بنك الكويت المركزي
-	(3)	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
-	(147)	استثمارات في أوراق مالية - أوراق دين مالية
الرصيد الافتتاحي طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018		
6,202	138,997	

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 يوضح الجدول التالي مطابقة فئات القياس الأصلية والقيمة المدرجة بالدفاتر طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للموجودات والمطلوبات المالية لدى البنك كما في 1 يناير 2018:

القيمة الأصلية المدرجة بالدفاتر طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39	القيمة الجديدة المدرجة بالدفاتر طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	التصنيف طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	التصنيف طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 39	الموجودات المالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي			
475,407	475,441	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	النقد والنقد المعادل
566,784	566,784	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	أدونات وسندات خزينة
394,555	394,555	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	سندات بنك الكويت المركزي ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
39,050	39,053	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	قروض وسلف إلى البنوك
128,930	128,930	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	قروض وسلف إلى العملاء
3,808,766	3,808,766	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	استثمارات في أوراق مالية:
		القيمة العادلة من خلال		- أسهم
37,403	37,660	الإيرادات الشاملة الأخرى	متاحة للبيع	- أوراق دين مالية
20,214	20,564	التكلفة المطفأة	متاحة للبيع	- أسهم محتفظ بها حتى الاستحقاق
59,449	59,596	التكلفة المطفأة	محتفظ بها حتى الاستحقاق	موجودات أخرى - فائدة مدينة مستحقة
21,735	21,370	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	
5,552,293	5,552,719			إجمالي الموجودات المالية

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	التصنيف طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	المطلوبات المالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	المستحق إلى البنوك
412,105	412,105	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	ودائع من مؤسسات مالية
969,197	969,197	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	ودائع عملاء
3,489,977	3,489,977	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	سندات مساندة – الشريحة 2
100,000	100,000	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	مطلوبات أخرى – فائدة
27,728	27,728	التكلفة المطفأة	قروض ومدينون	مستحقة دائنة
4,999,007	4,999,007			إجمالي المطلوبات المالية

- أدى تطبيق هذه السياسات إلى إعادة التصنيف الواردة في الجدول أعلاه كما هو موضح فيما يلي:
- عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، أعيد تصنيف بعض أوراق الدين المالية من فئات المتاحة للبيع إلى فئة التكلفة المطفأة. وتم تعديل القيمة المدرجة بالدفاتر لتلك الموجودات بحيث تماثل تكلفتها المطفأة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تلك التكلفة فيما لو تم المحاسبة عن تلك الموجودات بالتكلفة المطفأة اعتباراً من تاريخ البدء.
 - اختار البنك على نحو غير قابل للإلغاء تصنيف الاستثمارات الاستراتيجية بمبلغ 37,403 ألف دينار كويتي للأسهم لغير غرض المتاجرة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (دون إعادة إدراج) طبقاً لما هو مسموح به وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تم تصنيف هذه الأسهم سابقاً كمتاحة للبيع. لن يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة لهذه الأسهم إلى بيان الدخل عند بيعها.

مطابقة القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 بالقيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

يطابق الجدول التالي القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية بعد الانتقال من فئة القياس السابقة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى فئات القياس الجديدة عند الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018:

القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	إعادة القياس ألف دينار كويتي	إعادة التصنيف ألف دينار كويتي	القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	ألف دينار كويتي	موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة
475,407	(34)	-	475,441		النقد والنقد المعادل
566,784	-	-	566,784		أدوات وسندات خزينة
394,555	-	-	394,555		سندات بنك الكويت المركزي
39,050	(3)	-	39,053		ودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية أخرى
128,930	-	-	128,930		قروض وسلف إلى البنوك
3,808,766	-	-	3,808,766		قروض وسلف إلى العملاء
79,663	(147)	20,214	59,596		استثمارات في أوراق مالية – محتفظ بها حتى الاستحقاق
21,735	-	365	21,370		موجودات أخرى – فائدة مدينة مستحقة
5,514,890	(184)	20,579	5,494,495		

2.1 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

مطابقة القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 بالقيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي	إعادة القياس ألف دينار كويتي	إعادة التصنيف ألف دينار كويتي	القيمة المدرجة بالدفاتر طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
37,403	(257)	-	37,660	استثمارات في أوراق مالية
-	15	(20,579)	20,564	- أسهم
37,403	(242)	(20,579)	58,224	- أوراق دين مالية

إن الاستثمار في أوراق الدين المالية بمبلغ 20,564 ألف دينار كويتي المصنف كمتاحة للبيع طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 تم إعادة تصنيفه بالتكلفة المضافة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وتم تعديل إعادة التصنيف استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال.

ليس هناك تأثير على طريقة محاسبة البنك عن المطلوبات المالية حيث إن المتطلبات الجديدة تؤثر فقط على طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى البنك أي من هذه المطلوبات. وتم تحويل قواعد عدم التحقق من معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس ولم يطرأ عليها أي تغيير.

3 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تستند ربحية السهم الأساسية والمخفضة إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة، وهي كما يلي:

الثلثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي	الثلثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي	الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	ربح الفترة
16,006	13,406	26,814	22,764	
سهم	سهم	سهم	سهم	
2,908,711,208	2,909,979,052	2,909,341,628	2,909,979,052	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بالصافي بعد أسهم الخزينة
6	5	9	8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

4 رأس المال

(غير مدققة) 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي
304,813	304,813	304,813

المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل
عدد الأسهم 3,048,127,898 (31 ديسمبر 2017: 3,048,127,898)
و30 يونيو 2017: 3,048,127,898) سهم بقيمة 100 فلس للسهم

5 أسهم الخزينة

(غير مدققة) 30 يونيو 2017	(مدققة) 31 ديسمبر 2017	(غير مدققة) 30 يونيو 2018	
138,148,846	138,148,846	145,214,098	عدد أسهم الخزينة
4.53%	4.53%	4.76%	نسبة أسهم الخزينة
70,757	70,757	72,488	تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
34,261	33,985	36,304	المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)

يتضمن هذا البند عدد 13,641,280 سهم خزينة بتكلفة تبلغ 5,488 ألف دينار كويتي والتي تمثل ضمانات تمت إعادة حيازتها من عملاء ضمن تسوية ديون. إن رصيد احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ 24,246 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 24,246 ألف دينار كويتي، و30 يونيو 2017: 24,246 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المكافئ لتكلفة أسهم الخزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي الإجمالي وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

6 توزيعات أرباح

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد بتاريخ 7 مارس 2018 على توزيع أرباح نقدية بقيمة 9 فلس للسهم (2016: 7 فلس) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017. تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في سجلات الشركة بتاريخ 29 مارس 2018 وقد تم دفعها لاحقاً.

7 تحليل القطاعات

وفقاً لوحدات الأعمال

الخدمات المصرفية التجارية
قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان وتسهيلات تحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات

تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أدوات الخزنة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة بالبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

7 تحليل القطاعات (تتمة)

إن معلومات القطاعات لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو هي كما يلي:

المجموع		الخزينة والاستثمارات		الخدمات المصرفية التجارية		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
78,424	83,423	3,544	8,148	74,880	75,275	إيرادات التشغيل (باستثناء الإيرادات غير الموزعة المبينة أدناه)
35,115	48,797	2,999	7,585	32,116	41,212	نتائج القطاع
11,844	13,678					إيرادات غير موزعة
(24,195)	(35,661)					مصروفات غير موزعة
22,764	26,814					ربح الفترة
5,572,362	5,757,148	1,695,181	1,615,134	3,747,181	4,142,014	موجودات القطاع
65,890	84,030					موجودات غير موزعة
5,638,026	5,841,178					إجمالي الموجودات
4,926,045	5,089,332	2,049,121	2,147,207	2,876,924	2,942,125	مطلوبات القطاع
711,981	751,846					مطلوبات غير موزعة
						وحقوق ملكية
5,638,026	5,841,178					إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت إعادة إدراج الفترات المقارنة حيث إن البنك قد قام بإعادة تصنيف الضمانات المعاد حيازتها من "موجودات غير موزعة" إلى "خدمات مصرفية تجارية" في الفترات السابقة. ليس لهذا التغيير أي تأثير على ربح وحقوق ملكية البنك. والغرض من هذا التغيير هو تحسين جودة تحليل المعلومات المقارنة للقطاعات.

بنك الخليج ش.م.ك.ع.
أيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة (غير مدققة)
30 يونيو 2018

8 معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهم الرئيسي وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك ضمن سياق الأعمال الطبيعي. تم الموافقة على شروط هذه المعاملات وفقاً لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في المعلومات المالية المرحلية المكثفة هي كما يلي:

	عدد الأطراف ذات العلاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد / أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية (مدققة)	
	30 يونيو 2017	31 ديسمبر 2017	30 يونيو 2017	31 ديسمبر 2017	30 يونيو 2017	30 يونيو 2018
دينار كويتي	الف	الف	الف	الف	الف	الف
دينار كويتي	الف	الف	الف	الف	الف	الف
166,259	196,738	195,094	12	14	1	1
446,138	552,672	555,164	40	40	8	8
25,321	27,569	7,524	8	8	1	1
25,332	22,122	32,299	2	2	-	-
2,400	6,588	4,171	15	18	1	1
3,574	7,807	5,736	12	15	3	4
115	242	321	8	9	1	-
287	222	719	6	7	-	-
252	368	59	4	4	-	-
48	43	37	-	-	2	2
1,049	820	1,137	-	-	10	10
1	2	1	-	-	2	2
9	16	8	-	-	12	11

أعضاء مجلس الإدارة:

الأرصدة
قروض وسلف
ودائع
التزامات / مشتقات
ضمانات / خطاب اعتماد
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
معاملات
إيرادات فوائد
مصرفيات فوائد
صافي الأتعاب والعمولات
مصرفيات أخرى
شراء معدات

الإدارة التنفيذية:

الأرصدة
قروض وسلف
ودائع
معاملات
إيرادات فوائد
مصرفيات فوائد

8 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن القروض المصدرة إلى أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للقيود الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل فائدة بمعدلات تتراوح من 3.5% إلى 5.75% (2017: 2.5% إلى 5%) سنوياً. كما أن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهؤلاء الأعضاء خلال الفترة مكفولة بضمانات. بلغت القيمة العادلة لهذه الضمانات 93,484 ألف دينار كويتي كما في 30 يونيو 2018 (31 ديسمبر 2017: 102,204 ألف دينار كويتي و30 يونيو 2017: 108,291 ألف دينار كويتي).

إن مكافأة موظفي الإدارة العليا، بما في ذلك الإدارة التنفيذية تتضمن ما يلي:

الستة أشهر المنتهية في المنتهية في 30 يونيو 2017	الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,763	1,820	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
69	108	مكافأة نهاية/إنهاء الخدمة
<u>1,832</u>	<u>1,928</u>	

9 مطلوبات محتملة والتزامات

(غير مدققة) 30 يونيو 2017	(مدققة) 31 ديسمبر 2017	(غير مدققة) 30 يونيو 2018	
ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,267,785	1,247,906	1,257,847	ضمانات
202,276	199,955	178,230	خطابات اعتماد وقبولات
<u>1,470,061</u>	<u>1,447,861</u>	<u>1,436,077</u>	

كما في تاريخ البيانات المالية، لدى البنك التزامات غير مسحوبة لتقديم تسهيلات ائتمانية إلى العملاء بمبلغ 210,077 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 208,055 ألف دينار كويتي، و30 يونيو 2017: 204,531 ألف دينار كويتي). إن الشروط التعاقدية تمنح البنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

10 المشتقات

يقوم البنك في سياق عمله المعتاد بالدخول في أنواع عديدة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث يتوقف أداء المدفوعات على الحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي يتم تحليلها وفقاً للمدة حتى الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي المرتبط بالأداة المشتقة أو السعر المرجعي أو مؤشر الأسعار ويمثل الأساس الذي يتم بناء عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

إن المبالغ الاسمية تشير إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة ولا تمثل مؤشر لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. تم تقييم القيمة العادلة لكافة عقود المشتقات استناداً إلى البيانات المعروضة في السوق.

10 المشتقات (تتمة)

في 30 يونيو 2018:

المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق		إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
من 12-3 أشهر	خلال 3 أشهر			
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
43,568	75,040	118,608	(488)	467

أدوات مشتقات محتفظ بها بغرض:
المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة

في 31 ديسمبر 2017:

المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق		إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
من 12-3 أشهر	خلال 3 أشهر			
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
46,097	133,074	179,171	(1,237)	1,441

أدوات مشتقات محتفظ بها بغرض:
المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة

في 30 يونيو 2017:

المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق		إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
من 12-3 أشهر	خلال 3 أشهر			
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
60,560	117,655	178,215	(799)	1,011
-	24,240	24,240	-	-
60,560	141,895	202,455	(799)	1,011

أدوات مشتقات محتفظ بها بغرض:
المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة
مبادلات العجز الائتماني*

* استحققت كافة أدوات مبادلات العجز الائتماني خلال السنة السابقة.

11 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها المدرجة بالدفاتر. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة المدرجة بالدفاتر تعادل القيمة العادلة تقريباً. هذا الافتراض ينطبق على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

لم تتغير أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

11 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

في 30 يونيو 2018			
المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:			
أوراق مالية	15,423	5,128	37,374
أوراق دين مالية	-	3,486	3,486
15,423	8,614	16,823	40,860

كما في 30 يونيو 2018، بلغت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالتكلفة المطفأة 79,213 ألف دينار كويتي (استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق - 31 ديسمبر 2017: 59,596 ألف دينار كويتي و30 يونيو 2017: 60,520 ألف دينار كويتي) و59,984 ألف دينار كويتي (المستوى 1) (31 ديسمبر 2017: 59,356 ألف دينار كويتي و30 يونيو 2017: 60,377 ألف دينار كويتي) و17,801 ألف دينار كويتي (المستوى 2) (المصنفة سابقاً كمستحقة للبيع - 31 ديسمبر 2017: 18,166 ألف دينار كويتي و30 يونيو 2017: 17,330 ألف دينار كويتي) على التوالي.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 وتم تحديد القيمة العادلة لبعض الأسهم غير المسعرة والتي تم إدراجها وفقاً للتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة في الفترات السابقة (31 ديسمبر 2017: 17,494 ألف دينار كويتي و30 يونيو 2017: 17,460 ألف دينار كويتي). وتم تصنيف هذه الأسهم غير المسعرة ضمن المستوى 3. راجع الإيضاح 2.1 (هـ).

في 31 ديسمبر 2017			
المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:			
أوراق مالية	15,391	4,775	20,166
أوراق دين مالية	2,398	18,166	20,564
17,789	22,941	-	40,730

في 30 يونيو 2017			
المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:			
أوراق مالية	16,276	4,921	21,197
أوراق دين مالية	2,422	17,330	19,752
18,698	22,251	-	40,949

خلال الفترة، لم يكن هناك أي تحويلات بين أي من مستويات الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة.

يتم تحديد القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية الأجلة ومبادلات العجز الائتماني باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). راجع الإيضاح رقم 10.

تم إدراج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة؛ ولا تختلف قيمتها المدرجة بالدفاتر بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في أسعار الفائدة.

12 موجودات أخرى

(غير مدققة) 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي
16,725	21,370	18,245
19,450	21,875	35,091
129,774	78,856	72,541
<u>165,949</u>	<u>122,101</u>	<u>125,877</u>

فوائد مستحقة مدينة
أرصدة دائنة متنوعة وأرصدة أخرى
ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

(غير مدققة) 30 يونيو 2017 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	(غير مدققة) 30 يونيو 2018 ألف دينار كويتي
144,781	144,781	78,856
(12,641)	(62,559)	-
(2,366)	(3,366)	(6,315)
<u>129,774</u>	<u>78,856</u>	<u>72,541</u>

الرصيد الافتتاحي
استيعادات
خسارة انخفاض القيمة
الرصيد الختامي